الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: نقود و مالية

عنـــوان الموضـــوع:

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:
بختي سمير

تحت إشراف الأستاذ:
د. سعودي عبد الصمد

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. بوبعاية حسان		جامعة المســيلة	رئيساً
د. سعودي عبد الصمد		جامعة المســيلة	مقرراً
د. لعميد نور الهدى		جامعة المســيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	IV
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل النظري: عموميات حول البترول و الميزانية العامة	06
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول البترول	08
المطلب الأول: ماهية البترول	08
المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الحديث	10
المبحث الثاني: السعر البترولي أنواعه و محدداته	15
المطلب الأول: مفهوم سعر البترول و أنواعه	15
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول	17
المطلب الثالث: العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار البترول	22
المبحث الثالث: الميزانية العامة في الجزائر	26
المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة	26
المطلب الثاني: هيكل الإيرادات العامة	28
المطلب الثالث: هيكل النفقات العامة	32
خلاصة الفصل	35
الفصل التطبيقي: تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول	36
تمهيد	37
المبحث الأول: واقع و أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري	38
المطلب الأول: تطور القطاع البترولي في الجزائر	38
المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر	41
المطلب الثالث: أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري	44

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول	50
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين النفقات العامة و أسعار البترول	50
المطلب الثاني: تطور هيكل النفقات العامة بين نفقات التجهيز و نفقات التسيير	53
المبحث الثالث: الإيرادات العامة و توازن الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار البترول	55
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على تطور الإيرادات العامة في الجزائر	55
المطلب الثاني: علاقة الإيرادات العامة برصيد الميزانية العامة	62
خلاصة الفصل	65
الخاتمة	66
المراجع	71
الملاحق	79

إهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، ووضعت تحت قدميها الجنات. كانت الملاذ والمأوى سر السعادة و النجوى، نبع الحنان، و مبعث الأمان .. لكي أمـــــــــــــي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز العطاء، الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، فبعث في روحي الحياة، و قوة الدفاع .... لك أبـــــــــــي.

أسأل الله سبحانه و تعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، و أن يمنحهما الصحة و العافية، وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات و الأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد و الرعاية، و رافقتني في دروب الحياة إخواني و أخواتي، إلى قرة العين أحمد شاهين و كل الأهل و الأقارب.

إلى كل من التقيت بهم، و سرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء والعطاء، و كل طلبة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع: نقود و مالية دفعة : 2016-2017

إلى هؤلاء، و أولئك، أهدي ثمرة جهدي.... و اهدي هذا العمل المتواضع

الطالب: بختي سمير

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لي في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور سعودي عبد الصمد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولا، و للتسهيلات و التوجيهات التي منحها لي ثانيا و لجميل صبره وحسن معاملته معي ثالثا، كما أنه لم يبخلني بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماستر، إذ أضاءوا لنا الطريق و شرحوا ما غمض و التبس معناه في أذهاننا.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدني و مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علما و ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك و القادر عليه و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة

يحتل البترول مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للبترول في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

وضمن هذا الشأن يحتل البترول موقعا خاصا وأهمية متميزة في الاقتصاد الجزائري، وما يؤكد هذه المكانة هو المؤشرات المتعلقة بالاحتياطات وحجم الإنتاج والصادرات من النفط الخام التي تسجلها، الأمر الذي مهد لأن يكون للبترول دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاد الجزائر، والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل التنمية فيها، حيث ساهم البترول وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الجزائر خلال العقود الأربعة الأخيرة، إذ تم استخدام عائدات البترول لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما مكنها من زيادة احتياطاتها الرسمية من العملات الأجنبية.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، و أن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناع السياسة إدارتها بفاعلية، فإن التقلب في الأسعار قد مارس تأثيرا سلبيا كبيرا على الموازنة والرقابة على المالية العامة للدولة وذلك نتيجة أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات المتقلبة، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط، لكنها تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ ينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، الأمر الذي يقود

إلى مستويات من الإنفاق العام يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة لمجموعة الدول المصدرة للنفط.

ومن هنا يتبادر لنا **السؤال الرئيسي** التالي:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن لنا طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي محددات أسعار البترول؟

- ما العلاقة بين نمو الإيرادات والنفقات العامة و توازن الميزانية العامة من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى في الجزائر؟

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نعتمد على **الفرضيات** التالية:

- تتمثل محددات أسعار البترول في العرض و الطلب العالميين عليه.

- نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة في الجزائر لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية و وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار البترول، وذلك نتيجة أن الإيرادات البترولية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة من جهة، وأن تمويل نفقاتها العامة يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها اعتبارا من حالة عدم الاستقرار واليقين التي تعرفها السوق البترولية والتي تجلت في الهزات المتتالية التي تعرضت إليها منذ سنة 1973 و حتى التراجع الشديد في أسعر البترول لسنة 2014، مما انعكس على أسعار النفط بالتقلب صعودا ونزولا، وهو ما ولد في نهاية المطاف حالة من عدم الاستقرار و اللايقين فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة للجزائر، كون أن الإيرادات النفطية تعتبر الممول الأساسي لنفقاتها العامة، الأمر الذي

سيحتم عليها اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بغية الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار البترول على الميزانية.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار البترول على وضع الميزانية العامة للجزائر، وذلك باعتبار أن الإيرادات البترولية تعتبر مورد أساسي لخزينتها والممول الرئيسي لحجم نفقاتها.

حدود الدّراسة:

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في التطرق إلى الآثار التي خلفتها تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2015، لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالطفرة خلال الفترة 2000-2008 ، وحتى الصدمة النفطية الأخيرة خلال سنة 2014، وفيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا الجزائر كدراسة تطبيقية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- أسباب ذاتية: أن دراسة هذا الموضوع يدخل ضمن متطلبات الحصول شهادة ماستر، كما أنه يندرج في إطار التخصص المتعلق بالدراسات النقدية و المالية.

- أسباب موضوعية: أن الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على قطاع البترول، و أن تقلبات أسعاره تنعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمة البترولية الأخيرة، ومن هنا تبرز أهمية معرفة تداعيتها على الميزانية العامة بالخصوص.

منهج الدراسة:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار البترول ومحدداتها، وأهمية النفط، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق أداة التحليل من خلال استقرائنا

للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال البحث من الاطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

- قويدري قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2009/2008.
- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005/2004.
- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة- دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي 2016/2015، ورقة بحثية ضمن اليوم الدراسي الخاص باستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف- المسيلة يوم 2016/11/29.

أما بخصوص دراستنا فقد تم التركيز فيها على تناول العلاقة التي تربط بين أسعار البترول و الميزانية العامة و كيف تؤثر الاسعار على كل من إيرادات و نفقات الميزانية و بالتالي على الرصيد الإجمالي لميزانية الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

أقسام الدراسة:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين :

تم التطرق في الفصل النظري إلى **عموميات حول البترول و الميزانية العامة** حيث تناولنا فيه تعريف البترول و أهميته و السعر البترولي و محدداته إلى جانب التطور التاريخي لأسعار البترول، ثم أشرنا أخيرا إلى الميزانية العامة في الجزائر.

في الفصل التطبيقي تطرقنا إلى **تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط** حيث أشرنا في البداية إلى واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري خاصة تأثيره على التوازن الخارجي، ثم إلى تطور كل من النفقات و الإيرادات العامة وتوازن الميزانية العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

تمهيد:

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح البترول سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده، والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر. ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للبترول إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذات ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار البترول مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق البترولية تتميز بعدم الاستقرار والثبات. ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة أهم العوامل المحددة لسعر البترول و التطورات والأزمات التي شهدتها أسعار البترول بعدها سيتم التطرق لماهية الميزانية العامة وذلك كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول البترول

المبحث الثاني: سعر البترول أنواعه و محدداته

المبحث الثالث: الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول البترول

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر من خلال دوره المؤثر في عملية التطور الاقتصادي، ومن خلال ذلك فإننا سنتطرق في هذا العنصر إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبترول و إلى أهم خصائصه، كما سنحاول إبراز أهمية البترول في الاقتصاديات الحديثة.

المطلب الأول: ماهية البترول

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبترول، بدأ بمفهوم البترول، وأصل نشأته وخصائصه.

أولا: تعريف البترول

ترجع كلمة «**البترول**» إلى الأصل اللاتيني «Petr-Oleum» و المتكونة من لفظين «Petr» وتعني زيت و«**Oleum**» بمعنى الصخر، مشكلة بذلك « **زيت الصخر**» [1]. ويطلق عليه أيضا مسمى «الزيت الخام» أو «الذهب الأسود»، أما مصطلح **النفط** فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح " **نافاتا**" و التي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والآشوريون، لكونه مادة سائلة.[2]

و علميا عُرف البترول بأنه السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم و يحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.[3]

و من الناحية الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أو فاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، و لا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية.[4]

---

[1] - http://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum Consultée le: 23/04/2017

[2] - حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، العبيكان للنشر، الرياض، ط1، 2007، ص70.

[3] - إبراهيم بن صالح العمر، النمو الاقتصادي العالمي و أثره في اقتصاديات النفط خلال الفترة 1980-2005، مجلة التجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 01، 2007، ص2.

[4] -أحمد رمضان شقلية، النفط العربي و صناعة تكريره، دار تهامة للنشر، جدة، 1980، ص31.

ثانيا: أصل البترول

تباينت الآراء حول أصل البترول و كيفية تكونه في الطبيعة، حيث تبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ البترول هما:

1. **النظرية العضوية:** و تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات و الحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء و بتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا و قبولا لدى الدارسين.
2. **النظرية اللاعضوية:** هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، و تقول أن الهيدروجين و الكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيمائية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدين مشكلين النفط، و قلما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا باتباع تلك التفاعلات الكيمائية، لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة[1].

ثالثا: خصائص البترول

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر ما يلي:

1. **درجة الكثافة النوعية:** و تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام[2]، و نعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، و تتراوح بين 1 و 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناء على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع:
   - النفط الخفيف وهو أجود أنواع النفط درجة كثافته النوعية تفوق 35 درجة؛
   - النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و 35 درجة؛
   - النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة

[1]-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص3.

[2] -Mohamed El Hocine Benissad, éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, OPU Algérie, 1981, p 38.

2. **نسبة الكبريت في النفط الخام:** تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) و النفط المر (الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت).
3. **نقطة الانسكاب:** مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط و لزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، و يزيد ذلك تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.
4. **نسبة الشوائب الأخرى(الماء و الأملاح):** كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه، و تنخفض بذلك جودته[1].
5. **مقاييس النفط:** قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم

- حسب الحجم، حيث وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية **البرميل** والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس بالمتر المكعب و يعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.
- حسب الوزن يستعمل عالميا وحدة **الطن** وفيها حوالي 7 براميل من النفط[2]، و تشمل ثلاث مقاييس الطن الطويل و يساوي 1006 كغ، الطن المتري و يساوي 999 كغ، الطن القصير و يساوي 906 كغ.

المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الحديث

الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة استراتيجية لها أهمية اقتصادية كبيرة، و إنما أيضا لأنه ظاهرة لها مكانة سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

[1]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص9.
[2] -Mohamed El Hocine Benissad, op-cit, p37.

أولا: الأهمية الاقتصادية

إن الأهمية الاقتصادية للبترول تتجسد في العناصر التالية:

1. **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** و ترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها و التي منها:

- ارتفاع القيمية الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد و العشرين؛
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2. **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، و الصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيماوية، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الانتاجية الصناعية الضرورية.
3. **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي و في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، و الإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، و يساهم النفط في توليد الإيرادات المالية. بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية، ولقد شكلت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية لمجموع الدول العربية لسنة 2014 نسبة 69.2 %[1] أي ما يعادل 659.1 مليار دولار في حين كانت تمثل 74.1% في عام 2013.

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، ص139.

4. **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط و مشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لنسبتها العالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها[1].
5. **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، حيث ظهرت هذه البورصات لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو مشتقاته، و توجد ثلاث بورصات كبرى منظمة في العالم هي سوق نيويورك للتبادل(NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن(IPS) و سوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)[2]، و معظم المتعاملين فيها هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح و الاستفادة من تقلبات الأسعار من خلال عمليات المضاربة، التحوط والموازنة[3].

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

1. **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، و للنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فجميع وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها.

[1]- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق سوريا، 2010، ص 18.
[2]- حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 58-59.
[3]- قويدري قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف،2009/2008، ص ص 56-57.

2. **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي و الأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، و تتنوع استعمالاتها و من غير الممكن الاستغناء عنها.
3. **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** على رغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا و رأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات.
4. **دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:** تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها و عائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية و مراكز البحث العلمي.

ثالثاً: الأهمية السياسية و العسكرية للنفط

1. **النفط و الاستقرار السياسي:** يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم[1]، لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، و هذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب. وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 و حرب الخليج 1990 ووصولا إلى حرب العراق 2003، و التي كان النفط السبب المباشر لكل منها، كما يعتبر الحصول على النفط دافعا لعقد التحالفات الاستراتيجية و إنشاء القواعد العسكرية من أجل تأمين تدفقه و حماية طرق إمداداته لدول العالم الصناعي.
2. **النفط كسلاح ضغط:** فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم

[1]- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، بيسان للنشر و التوزيع، بيروت، ص53.

المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

3. **الأهمية العسكرية للنفط:** الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 05% من الاستهلاك العالمي و تزداد هذه النسبة في حالة الحروب[1]، و يعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها و توزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

[1]- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005/2004، ص33.

المبحث الثاني: السعر البترولي أنواعه و محدداته

لقد أدت الأهمية الخاصة البترول إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذات ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار البترول مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم سعر البترول و أنواعه

بما أن البترول سلعة إستراتجية هامة، فإن لدراسة و تحليل أسعاره ضرورة ملحة، ومن هنا سنتناول مفهوم السعر البترولي و أهم أنواعه.

أولاً: مفهوم سعر البترول

هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية...الخ[1]. و بعبارة أخرى هو التعبير النقدي المعبر عنه بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط في وقت و مكان معين[2].

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند أبار النفط و هذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب و العرض و هذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.

كما أن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع لاختلاف درجة الكثافة النوعية للنفط، بحيث أنها كلما كانت مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة و العكس صحيح.

[1]- مصطفى جاب الله ، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة و ميزان المدفوعات –حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الواد، جوان 2016، ص103.

[2]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص197.

ثانياً: أنواع سعر البترول

إن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواعه و ذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول

1. **الأسعار المعلنة:** أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي[1] standard oil of new jersey company الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.
2. **الأسعار المتحققة:** وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط، يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط و كثافته النوعية، و تشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي أقل من الأسعار المعلنة.
3. **أسعار الإشارة:** تكون هذه الأسعار في مستوى وسط بين السعرين السابقين- الأسعار المعلنة و الأسعار المحققة- و قد طبقت لأول مرة من قبل الدولة الجزائرية، بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا يوم 28 تموز/يوليو 1965 و حددت أسعار الإشارة بموجب الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص198.

العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 كانون الثاني/يناير 1967 و ليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

4. **أسعار الكلفة الضريبية:** تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقة التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى، من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، و يمثل هذا السعر المرتكز في تحديد الأسعار المتحققة في السوق البترولية.
5. **الأسعار الآجلة أو المستقبلية:** وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول

مرت سوق النفط العالمية بعدة دورات على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات مما أثر على أسعار النفط صعودا ونزولا.

أولاً :تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1973- 2000)

شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت منظمة أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدأ في الانتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998

عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على السوق النفطية.

1-صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973 و1979)

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970 ، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وبهذا فقد انتهى عصر النفط الرخيص(من 1 إلى3 دولارات للبرميل) الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع للتخلص من النمو في الإنتاج الواسع من النفط بعد وضع أعداد كبيرة من حقول النفط العملاقة في الشرق الأوسط، وبدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار. ولقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينات و تفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة 1974 ، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية-الإيرانية(حرب الخليج الأولى).

الجدول(01-01): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1970-1979) الوحدة: دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر البترول	2,1	2,6	2,8	3,1	10,4	10,4	11,6	12,6	12,9	29,2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام، 2006.

كان تأثير صدمتي النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة) لأن النفط كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لذلك لا يوجد استغراب من أن تضاعف أسعار النفط كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حين كان التأثير إيجابيا على الدول المصدرة له.

2-أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986: إن التحول الذي شهدته السوق العالمية للبترول خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع الدول المستهلكة للبترول استراتيجية تهدف إلى خفض أسعار البترول[1]، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها في خفض اعتمادها على بترول دول الأوبك، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في خفض أسعار البترول بسبب اختلال التوازن ما بين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار البترول بصورة حادة عام 1986.

الجدول(01-02): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1980-1989) الوحدة: دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر البترول	36,2	34,9	32,4	29,1	28,2	27,0	13,6	17,7	14,3	17,3

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
(http://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank)

ومع انحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج دول منظمة أوبك، فقدت أسعار أوبك أهميتها، وفقدت بذلك دول أوبك أسواقها ، ولم يكن عبء تحمل ذلك عادلا بين

[1]- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص ص 13-14.

دول الأعضاء في المنظمة، ما تسبب في إطلاق الإنتاج إلى أقصاه[1]، وكانت النتيجة انهيار الأسعار إلى نحو 13 دولار للبرميل في متوسط عام1986.

ومع التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص المخصصة لكل منهم عاد السعر ليستقر حول 17 دولار للبرميل خلال العام 1987 وذلك بعد إقرار سعر 18 دولار كسعر رسمي، إلا أنه عاد للانخفاض عام 1988 نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة، بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل شتاء تلك الفترة. ومع بداية عام 1989 بدأت أسعار النفط في الارتفاع مما أدى إلى استقرار الأسواق.

3-تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثرّ على قوى السوق النفطية العالمية، وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وكذا نشوب حرب الخليج الثّانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة 1991-1994 إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995و1996 ببلوغها مستوى 16.9و 20.2 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر بـ 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص18.

الجدول(01-03): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1990-1999) الوحدة: دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البترول	22,3	18,6	18,4	16,3	15,5	16,9	20,2	18,8	12,3	17,4

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) (http://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank)

ثانياً:تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبًا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسّدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه (2000-2015) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والحرب الأمريكية- البريطانية على العراق في مارس 2003، والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط.

1. طفرة أسعار النفط خلال الفترة(2000-2008)

بينما انخفضت الأسعار الإسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3 % عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولا للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.1 دولار للبرميل خلال عام 2008، مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث أن فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض.

الجدول(01-04): تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (2000-2015) الوحدة: دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر البترول	27,6	23,1	24,3	28,2	36,0	50,6	61,0	69,1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البترول	94,1	60,9	77,4	107,4	109,5	105,9	96,2	49,5

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) (http://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank)

2. تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة (2008-2015)

لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال هذه الفترة، إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل أعقاب الأزمة المالية، حيث حقق متوسط السعر الاسمي للنفط أوبك 109.5 دولار خلال 2013، لتنخفض الأسعار بداية من جويلية 2014 بشكل كبير ليصل السعر إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015 ليفقد البترول نسبة تفوق 50% من سعره بالمقارنة مع سنة 2012، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال سنة 2016.

المطلب الثالث :العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار البترول

من بين المحددات و المؤثرات التي تسببت –و لازالت– في هز أسعار النفط منذ السبعينات إلى يومنا هذا، و الناتجة عن التأثير السلبي أو الايجابي لعدد من العوامل السياسية الاقتصادية والطبيعية العالمية منعكسة على أسعار النفط تارة بالهبوط و أخرى بالارتفاع.

أولاً: الطلب العالمي للنفط

يعرف الطلب النفطي بأنه الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد انتاجية أو استهلاكية أو صناعية، أو بتروكيماوية بغرض تلبية الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين و خلال فترة

زمنية محددة[1]، حيث زيادة أو النقص في الطلب النفطي يتأثر بعدة عوامل خارجية و النقاط التالية توضحها:

1. **النمو الاقتصادي و درجة التقدم الاقتصادي:** إن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و توسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط و بالتالي ارتفاع السعر، و في المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي و بالتالي انخفاض سعر النفط.
2. **سعر النفط و أسعار المنتجات البترولية، و أسعار المواد الطاقوية البديلة:** يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وكون النفط سلعة اقتصادية مهمة، فإن ارتفاع أسعار النفط الخام سيتسبب ذلك في انخفاض الطلب عليه[2]، من جهة أخرى يؤدي زيادة سعر النفط إلى ارتفاع تكلفة المنتجات البترولية المكررة ما يدفع المستهلك إلى تخفيض طلبه على تلك السلع و بالتالي النفط الخام. كما أن الطاقات البديلة أو ما يطلق عليها الطاقات الخضراء (الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، طاقة الرياح ...الخ) هي الأخرى قد يكون لها تأثيرا كبيرا على الطلب النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية من خلال إحلالها مكان النفط.
3. **النمو السكاني و متوسط دخل الأفراد:** يعد النمو السكاني عنصرا محددا مهما و أساسيا في الطلب النفطي، وهذا ما عملت على توضيحه النظريات الاقتصادية، والتي أكدت وجود علاقة طردية و قوية بين الطلب على السلع والمنتجات النفطية و الزيادة في النمو الديمغرافي، كما يلعب متوسط دخل الفرد هو الاخر عاملا جوهريا في تحديد و تقدير الطلب النفطي، فبزيادة الدخل سيزيد الطلب على المنتجات اذ ينتقل الأفراد من محاولة

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 147.
[2]-ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص36.

تلبية حاجاتهم الضرورية إلى تلبية حاجاتهم الكمالية و التي ستصبح من الضروريات بزيادة معدلات الدخول.

4. **المناخ:** لطالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطلب على الطاقة الحرارية، و السرد التاريخي خير دليل على ذلك، فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيكون لها تأثير سلبي على الطاقة الحرارية و التي تعد الطاقة النفطية المورد الأساسي لها، أما في حالة انخفاض درجات الحرارة لها فسيؤدي إلى تزايد الطلب على المواد النفطية، و بالمثل الكوارث الطبيعية و التي لها هي الأخرى الأثر الأكبر على مستويات الطلب النفطي.
5. **الاستقرار السياسي:** الاستقرار السياسي هو الآخر يهدد استقرار السوق النفطي من خلال الطلب، فالحروب والاضطرابات، و المشاكل الأمنية كلها تعد محفز لزيادة الطلب النفطي و ذلك لكثرة استخدام المعدات الحربية بشتى أنواعها أو تهديد إمدادات النفط. وإذا نظرنا إلى تاريخ الصدمات النفطية التي عرفها العالم من بداية السبعينات إلى غاية يومنا هذا فنجد أن الاضطراب الأمني هو السبب الأساسي في إحداث صدمة نفطية[1].

ثانياً: العرض العالمي للنفط

يمكن تعريف العرض العالمي للنفط على أنه تعبير عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة[2]، و العرض النفطي هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق. و الكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة و سعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في الحالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس. ويتأثر العرض النفطي بعدة عوامل خارجية والنقاط التالية توضحها[3]:

[1]- محمد مصطفى الخياط، «أسعار النفط...الصعود و المؤشرات»، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008، ص8.
[2]- أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص106.
[3]- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص136.

1. **الطلب النفطي:** فالعلاقة القوية التي تربط كل من العرض و الطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد رغبة الدول المنتجة في الرفع من معدلاتها الإنتاجية وفق القدرات الإنتاجية التي تملكها وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض السعر.
2. **العوامل الاستراتيجية:** و تتمثل هذه العوامل الاستراتيجية أساسا في القرارات التي تتخذها منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) و الدول المنتجة خارجها، و التي لها تأثير جد كبير على المعروض النفطي كون هذه الأخيرة هي المتحكم الأكبر بهذه السلعة الاستراتيجية من خلال نظام الحصص و عمليات تسقيف الإنتاج.
3. **سعر النفط الخام و أسعار المنتجات البترولية، و أسعار مواد الطاقة البديلة:** حيث إذا ارتفعت أسعار النفط الخام سيتسبب في رفع معدلات العرض وذلك رغبة من المنتجين الاستفادة من الزيادة لتحقيق عوائد مالية معتبرة. إلى جانب تأثير ذلك على المنتجات البترولية المكررة من ارتفاع أسعارها جراء ارتفاع تكاليف الانتاج لينتقل التأثير للسلع المكملة للمنتجات النفطية. أما السلع البديلة أو الطاقة الخضراء هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية.

تعد هذه العناصر أهم العناصر المؤثرة على المعروض العالمي للنفط، لكن يجب أن لا نتغاضى عن عناصر فرعية أخرى منها الاستقرار السياسي في الدول المنتجة و المتحكم في ضمان التزاماتها بالحصص السوقية، بالإضافة إلى العوامل المناخية و أسعار الدولار الأمريكي و التي تسببت هي الأخرى في العديد من الفترات في التأثير على المعروض النفطي[1]، و أخيرا التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط التي أصبحت تتحكم في القرارات الانتاجية سواء برفعها أو تخفيضها.

[1]- إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط و الغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول(أوابك)، الكويت، 05 مارس 2009، ص5.

المبحث الثالث: الميزانية العامة في الجزائر

لقد ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد الدور الذي تلعبه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم. وبما ان للدولة عدة مهام يتحتم عليها القيام بها، فهي تحتاج الى موارد او إيرادات تمكنها من تغطية النفقات اللازمة لقيامها بتلك المهام على الوجه المطلوب.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة

أولاً: مفهوم الميزانية العامة للدولة

هناك عدة تعاريف للميزانية العامة للدولة تناولتها عدة دراسات في المالية العامة في العصر الحديث، ومنها أنها:

- توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة؛ سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.[1]
- وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.[2]
- تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.[3]

من خلال التعاريف السابقة للميزانية العامة للدولة، يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

" الميزانية العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع".

---

[1]– عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام– مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 235.

[2]– جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة ، 2004، ص 34.

[3]– سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، 2003، ص 555.

ثانياً: قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة

تخضع الميزانية العامة للدولة بصفة عامة إلى أربعة قواعد أساسية هي:

1. **قاعدة السنوية:** يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الميزانية تحدد بسنة واحدة، قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.

" أي أن الميزانيات العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى، حيث تجدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الموازنات من طرف السلطة التشريعية لإجازتها والعمل بها"[1].

2. **قاعدة الشمولية "العمومية":** يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات دولة دون إنقاص أي جزء منها، وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات، وهي تتضمن مبدأين أساسيين:
   - ✓ مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.
   - ✓ مبدأ تخصيص النفقات ونعني بها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق الحكومي.
3. **قاعدة وحدة الميزانية:** يقصد بها أن يتضمن مشروع الميزانية العامة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدرة تفصيليا في وثيقة واحدة، الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة، ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الميزانية العامة للدولة وسياستها المالية.
4. **قاعدة توازن الميزانية:** يقصد بها أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان، ولقد كانت هذه القاعدة في ظل الفكر التقليدي تعني التوازن الكمي أو الحسابي، بمعنى أن تكون نفقات الدولة في حدود مواردها العادية، غير أن الفكر المالي الحديث، ابتعد عن التوازن الحسابي للموازنة العامة، واستبدله بالتوازن العام، الذي يمكن أن يتحقق في ظل وجود عجز أو فائض في الميزانية العامة للدولة، حسب الأوضاع الاقتصادية.

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 87.

المطلب الثاني: هيكل الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة عنصرا في ميزانية الدولة، كما أن لها تأثيرا كبيرا فعلى الموازنة العامة للدولة والتوجهات العامة لها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب

أولاً: التعريف بالإيرادات العامة

توجد العديد من التعاريف للإيرادات العامة منها:

" تعرف الإيرادات العامة على أنها " مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة، ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ"[1].

يقصد بالإيرادات العامة: "مجموعة الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي "[2].

" تعتبر الإيرادات من الأدوات الأساسية للموازنة العامة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياستها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها"[3].

وبالنسبة للجزائر فإن القانون 48-17 والمتعلق بقوانين المالية أشار في المادة 77 إلى ما يلي:

" يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير الموارد اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام... "

ثانياً: تقسيمات الإيرادات العامة

قبل التطرق إلى مصادر الإيرادات العامة لابد من معرفة أولا تقسيماتها نظرا لتعاظم أهمية الإيرادات العامة في الوقت الحاضر من جهة، والحاجة إلى تتبع تطورها من جهة أخرى، وفيما يلي التقسيمات التطبيقية للإيرادات العامة ثم التقسيمات النظرية أو العلمية.

[1] – مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي: مالية الدولة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999 ، ص101.

[2] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص139.

[3] – بن اسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009 ، ص5.

1.**التقسيمات التطبيقية:** وسيتم فيما يلي الاكتفاء بعرض تقسيمين تطبيقين فقط للإيرادات نظرا للأهمية الكبيرة والفائدة التي يكتسيها هذين التقسيمين وهما تقسيم الإيرادات إداريا وتقسيمها وظيفيا.

أ. **التقسيم الإداري للإيرادات:** يمكن تقسيم الإيرادات العامة وفقا للجهات التي تتولى تحصيلها بحيث تتضمن الموازنة تفصيلا واضحا بما حصلته كل مصلحة من المصالح العامة، وهي بصدد ممارستها لنشاطها[1]، حيث أن هذا التقسيم يبين فقط نصيب كل إدارات الحكومة في تحصيل الموارد العامة ولا يبين طبيعتها ولا يعكس كفاءة أو أهمية وحدة حكومة معينة وإنما فقط الاختصاص.

ب. **التقسيم الوظيفي للإيرادات:** من المفيد أن تعرض الإيرادات في الموازنة عرضا وظيفيا حتى يمكن الإلمام بمصادر الموارد العامة المختلفة، ونصيب كل منهما في الحصيلة الإجمالية للإيرادات الدولة[2]، حيث أن الهدف من هذا التقسيم يسمح بالتعرف على مصادر تمويل النفقات العامة وتقييم سياسة الدولة وتتبع التطورات التي تلحقها من سنة إلى أخرى.

2.**التقسيمات العلمية:** يصعب التقسيم العلمي للإيرادات الشيء الذي يترجمه عدم المقدرة للتوصل إلى معيار علمي دقيق، وعليه نجد أن أهم هذه التقسيمات متمثلة فيما يلي[3]:

1 – **إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة:** ويطلق على الإيرادات الأصلية الموارد التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها الخاصة ودون الاستلاء على أموال الأفراد، أما تلك التي تحصل عليها عن طريق اقتطاع جزء من أموال الموظفين يطلق عليها الإيرادات المشتقة.

2 – **إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية:** ويطلق على الإيرادات السيادية الأموال التي تدفع كرها وجبرا للدولة والهيئات العامة، أما الإيرادات الاقتصادية فتحصل عليها الدولة دون اللجوء إلى الأفراد.

[1] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص110.

[2] - المرجع نفسه، ص111.

[3] - المرجع نفسه، ص112.

3 – **إيرادات عادية وإيرادات غير عادية:** إن الإيرادات العادية هي التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بصورة منتظمة، أما الإيرادات غير العادية فهي التي تحصل عليها الدولة من آن إلى آخر بغير انتظام.

إن التطرق إلى تقسيمات الإيرادات العامة بشكليها التطبيقي والنظري من شأنه أن يسهل عملية الخوض في مصادر الإيرادات العامة في الجزائر وما سيتضح من خلال العنصر الموالي.

ثالثا: مصادر الإيرادات العامة

تتمثل مصادر الإيرادات العامة في الضرائب وعائدات ممتلكات الدولة، والقروض العامة والتحويلات وذلك حسب ما نصت عليه المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل و المتمم كما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

وبصفة عامة يمكن تحديد مصادر الإيرادات العامة كما يلي:

1.دخل أملاك الدولة (الدومين): يقصد بالدومين، الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، المؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة، حيث تنقسم أملاك الدولة إلى قسمين هما[1]: الدومين العام والدومين الخاص.

2.الضرائب و الرسوم:

أ. **الضريبة:** تعرف الضريبة بأنها " اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة "[2].

وتعرف أيضا على أنها " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي دون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف. المحددة من طرف السلطة العمومية "[3].

ب. **الرسم:** " وهو مورد مالي تتحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء..."، كما يعرف على أنه: " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية

مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود إلى المجتمع ككل... ".

3.القروض العامة: " يمكن تعريف القرض العام على أنه استدانة أحد الأشخاص القانون العام أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها "[4].

ويمكن تقسيم القروض العامة إلى:

- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية.
- القروض الداخلية والقروض الخارجية.

[1] - بعلي محمد الصغير، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 54-55.

[2] – نفس المرجع ، ص58.

[3] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 175-176.

[4] – بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص78.

- القروض المؤبدة والقروض المؤقتة.

4.التحويلات: حيث تمثل التحويلات مختلف المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة سواء من الداخل أو من الدول الصديقة والمؤسسات والهيئات الدولية. وتعد هذه الموارد بمثابة موارد غير عادية.

المطلب الثالث: هيكل النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة إحدى وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وتسيير شؤونها

أولاً: التعريف بالنفقات العامة

للنفقة العامة دور إيجابي يتمثل في كونها أداة ووسيلة تهدف الدولة بواسطتها إلى تحقيق أهداف معينة مختلفة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعليه توجد مجموعة من التعاريف للنفقة العامة نذكر منها:

– " تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، وأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة "[1].

– " ويعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة "[2].

– " كما تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة "[3].

[1] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص65.

[2] – مجدي محمود شهاب، ، مرجع سابق ص39.

[3] – ناشد عدلي سوزي، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999 ، ص27.

ثانياً: تقسيمات النفقات العامة

توجد العديد من التقسيمات للنفقات العامة وذلك حسب المعيار المعتمد في التقسيم. فإذا أخذنا معيار الغرض وهو المعيار الذي تبنته المادة 23 من القانون 48-17 و المتعلق بقوانين المالية الجزائري والتي نصت على ما يلي: " تشمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي: نفقات التسيير، نفقات الاستثمار، القروض والتسبيقات "

1. **نفقات التسيير:** يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... إلخ[1]، وحسب المادة 24 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب هي:

أ. **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

ب. **تخصيصات السلطة العمومية:** تتمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... إلخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج. **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشكل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

د. **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.

[1] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص65.

2. نفقات الاستثمار (التجهيز): تؤدي نفقات الاستثمار إلى تنمية الثروة القومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية. وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وقد تكون إما إنتاجية مباشرة كاستصلاح الأراضي ونفقات تجهيز مصنع أو مركب وغيرها وانتاجية غير مباشرة (كإقامة السدود، الطرقات، المساكن، مستشفيات...)[1].

وحسب المادة 35 من القانون 84-17 و المتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية الاستثمار (التجهيز) على ثلاث أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو لهيئات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثالثا: قواعد الإنفاق العام

1.قاعدة المنفعة: يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين بها، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها.

قاعدة الاقتصاد في النفقة: تعني هذه القاعدة استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات[2]. غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، ولكن يقصد به حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير والسعي إلى تحقيق أكبر إشباع بأقل تكلفة ممكنة. ولتحقق هذه القاعدة وجب فرض رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بأشكال مختلفة منها الرقابة الإدارية، الرقابة التشريعية (البرلمانية)، الرقابة المحاسبية (المستقلة) [3].

[1] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص65.

[2] – ناشد عدلي سوزي، مرجع سابق، ص53.

[3] – أحمد حشيش عادل، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1992، ص85.

خلاصة الفصل:

يعد البترول المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، ويبقى موضوع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض فمن مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناء على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها ولا يختلف النفط عن السلع الأخرى في ذلك، غير أن النفط يختلف في العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب عليه عن العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب للسلع الأخرى، والتغيرات التي عرفتها الصناعة النفطية فيما يخص مراكز القوى وصنع القرارات فيها قد صاحبتها تطورات هامة في أسعار النفط وقد كانت سنة 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة النفطية. حيث خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية والتي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1986، سنة 2008 والصدمة النفطية الحديثة لسنة 2014 التي قادت إلى أضرار كبيرة للبلدان وخاصة المنتجة للنفط التي يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة، لهذا كان على هذه الدول أن تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة المالية للتكيف مع هذه الأوضاع محاولة منها للحفاظ على استقرارها الاقتصادي. و من هذه الدول الجزائر التي تم التركيز في دراستنا على مصادر تمويل الإيرادات أين تبين أن هيكل الإيرادات العامة فيها يبدو متنوعا نظريا و هذا ما سينعكس على الجانب الثاني من الميزانية العامة و هو جانب النفقات.

تمهيد:

لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير البترول، من أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعطي لسياسة الميزانية العامة مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تأثير متغيرات سياسة الميزانية وخاصة سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لقد تعرضت السوق البترولية إلى صدمات وهزات متتالية منذ سنة 1973 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في نهاية المطاف على أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا، الأمر الذي أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار في الميزانية العامة للدولة، حيث أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ أن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات البترولية يصعب إلغاؤها بعد انخفاض أسعار البترول ونقص الإيرادات المالية. ونتيجة لأن الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط لاقتصادي في الجزائر الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار البترول.

انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول :واقع وأهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني :تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

المبحث الثالث :تطور الإيرادات العامة وتوازن الميزانية في ظل تقلبات أسعار البترول.

المبحث الأول :واقع وأهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع البترولي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، إذ يستخدم البترول كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول :تطور القطاع البترولي في الجزائر

لقد بدأت أولى محاولات اكتشاف البترول في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف البترول في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" بإليزي وذلك في 25 جوان 1956 ، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

ومع استرداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجه الاهتمام بشكل كبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، حيث كانت البداية بتأسيس شركة "سوناطراك" وذلك بتاريخ 1963/12/31، والتي تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق[1]. وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل، ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات في جويلية 1965 والتي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية "AS.coop" و التي حازت من

[1]- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص106.

خلالها سوناطراك على 50 % من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل[1]، ثم شراء حقول بريتش بتروليوم "BP" و شركة "ESSO.MOPILOIL" في 24 أوت 1967، و شركة شل "SHEEL" في ماي 1968، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، بعدها تم تأميم الشركات البترولية الفرنسية في 24 فيفري 1974 وهذا بعد رفضها رفع سعر البترول ، وقد تم أخذ 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما حقق الرقابة الفعلية على المحروقات ، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي . وبذلك فقد أرست الجزائر بعد قرار التأميم نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول البترولية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

ونتيجة للأزمة البترولية لسنة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي مس جانبا منها قطاع المحروقات، قد تم صدور قانون المحروقات سنة 1986 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات، والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات البترولية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في 30 نوفمبر 1991 قانونا آخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن بعض التحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل شركة "ANADARCO" و "AGIP" و"PTRO CANADA"، وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده. وبفضل العقود الموقعة تحّقق 56

[1]- العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص89.

اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة، الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحوِ 10 مليار برميل مكافئ بترول[1].

بعدها لعب قانون[2] 2005 دوراً أساسيا في سبيل تحرير قطاع المحروقات في الجزائر وإعادة هيكلة الإطار القانوني والمؤسساتي لإدارة هذا القطاع من خلال اعفاء شركة سوناطراك من عبئ إدارة القطاع لصالح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط" والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات "سلطة الضبط" وهو ماساهم في تحرير قطاع المحروقات ولو جزئيا وأسهم في انعاش الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، ولا سيما دوره في إعادة هيكلة نظام العقود بشكل جعلها أكثر فاعلية، ولكن تم التراجع عن أهم البنود بعد تعديل[3] سنة 2006، ولذلك ظلت تعتريه العديد من الاختلالات التي كان لها كبير الأثر على قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25%، وجمود كبير في الاستثمارات، بحيث لم تعلن الجزائر عن أية مناقصات دولية للاستكشاف منذ سنة 2010، بالإضافة إلى عدم نجاعة النظام الجبائي والذي كان يشكل نقطة الخلاف الأساسية بين إدارة قطاع المحروقات و الشركاء الأجانب حيث تعيق الرسوم على الأرباح الاستثنائية الشركات النفطية في حالة تجاوز السعر المعلن لبرميل النفط (البرنت) الـ 30 دولارا عملية التراكم الرأسمالي لتلك الشركات[4].

[1]- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008/2007، ص108.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخ في 19 جويلية 2005.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07/06 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية العدد 48 المؤرخ في 30 جويلية 2006.

[4]- بوحنية قوى، خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة – قراءة في تطور الأطر القانونية و المؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013، ص160.

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تسمح لها بأن تحتل مكانة هامة ضمن الدول البترولية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من البترول التي تساهم بها.

أولا: الاحتياطات

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا[1] والمرتبة السابعة "7" عربيا[2] من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2015 ، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من البترول[3]، و 17.12 % من إجمالي الاحتياطي العربي[4]. ولقد شهد مستوى احتياطي البترول المؤكد من السبعينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف.

الجدول رقم(02-01): تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون برميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاحتياطي	11 310	11 310	11 310	11 800	11 350	12 270	12 200	12 200
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطي	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200	12 200

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

(http://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank)

[1] - OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Organization of the Petroleum Exporting Countries, P22.

[2]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، التقرير الاحصائي السنوي 2016، الكويت، ص12.

[3] -. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Idem.

[4]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، المرجع نفسه.

وقد استقر حجم الاحتياطي على مستوى 12200 مليون برميل ابتداء من سنة 2006 رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، و يعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 96 اكتشافا نفطيا خلال الفترة 2006-2015.

الجدول رقم (02-02): تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الاكتشافات	8	3	3	3	4	5	12	5	2	4	14	10	8	12	18	11

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
(http://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank)

ثانيا: إنتاج البترول

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة (5) عربيا من حيث حجم الإنتاج البترولي لسنة 2015 ، حيث تساهم بنسبة 1.48 %[1] من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 4.89% في حجم الإنتاج العربي، وبنسبة 3.67% في حجم إنتاج أوبك.

الجدول رقم (02-03): تطور حجم إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون برميل/السنة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج البترول الخام	290,54	307,476	266,414	343,976	478,661	493,48	520,49	510,27
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إنتاج البترول الخام	494,94	445,665	434,35	424,13	439,095	439,095	435,445	422,305

المصدر: قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
(http://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank)

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، مرجع سابق، ص30.

مع بداية العقد الأول من القرن الحالي شهد إنتاج البترول تطورا وانتعاشا كبيرا وذلك بنموه بنسبة قدرها 45.35% بين سنتي 2000 و 2015 ، وقد ساعد على هذا التطور المنحى التصاعدي لأسعار البترول المدفوعة بدورها بمستويات الطلب العالمية المرتفعة على البترول، وكذا ارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية في قطاع المحروقات منذ سنوات التسعينات من خلال فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية، وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي تم انجازها بالجزائر ما يعادل 4.612 و 4.965 مليار دولار سنتي 2003 و2004 على التوالي[1]، لتبلغ سنة 2010 ما يعادل 14.4 مليار دولار حيث تمثل استثمارات المنبع 69% منها، إذ بذلت هذه الجهود أساسا في نشاط الحفر، مع حفر242 من الآبار الاستكشافية منها 61% تم انجازها عن طريق المجهود الذاتي لسوناطراك[2].

ثالثا:حجم الصادرات

قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها البترولية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات البترولية خلال فترة السبعينات يعتمد أساسا على البترول الخام، ولم تكن المشتقات البترولية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لكن مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات البترولية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات البترولية كمكون أساسي من هيكل الصادرات البترولية وذلك على حساب صادرات البترول الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لأن قسما هاما من الإنتاج البترولي كان يتم توجيهه نحو التكرير.

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004 ، عدد 26 ، ص37.
[2]-التقرير السنوي لسوناطراك، 2010 ، ص27.

الجدول رقم (02-04): تطور صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون برميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات البترول الخام	169,1	164,4	200,5	266,2	326,0	354,3	345,3	339,1
نسبة صادرات البترول من مجموع صادرات المحروقات (%)	22.9	21.6	27.9	32.2	39.8	42.4	42.3	42.6
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
صادرات البترول الخام	305,5	272,8	258,7	254,6	250,4	222,2	184,5	194,3
نسبة صادرات البترول من مجموع صادرات المحروقات (%)	39.5	38.0	36.9	40.1	39.3	38.4	31.4	30.3

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

مع بداية الألفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات البترول الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات البترولية وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007 ، وبذلك فقد شكلت صادرات البترول الخام ما نسبته 42.6 % من إجمالي صادرات المحروقات سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 22%خلال فترة التسعينات، ولقد عرفت الصادرات البترولية إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008-2015 و مرد ذلك يعود إلى التزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة أوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق البترولية بعد الاضطرابات التي تعرضت إلها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة و الأزمة البترولية لسنة 2014، على أمل معاودة الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: أهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري

يشكل القطاع البترولي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازناتها، التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية.

أولا :تطور العائدات البترولية للجزائر.

لقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول البترولية الأخرى من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير البترول، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار البترول خلال المراحل التي مرت بها السوق البترولية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات البترولية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات البترولية الجزائرية. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار البترول وقيمة الصادرات البترولية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق البترولية.

الجدول رقم (02-05): تطور العائدات البترولية الجزائرية تبعا لتطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015)

[سعر البترول- الوحدة: دولار للبرميل، عائدات البترول الخام- الوحدة: مليون دولار]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر البترول	28,5	24,8	25,2	29	38,7	54,6	65,7	74,8
عائدات البترول الخام	4815,1	3994,4	5056,1	7719,7	12559,7	19340,7	22697,4	25373,7
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
سعر البترول	99,9	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1
عائدات البترول الخام	30513,7	16855,6	20724,9	28744,8	27750,4	24326,5	18343,2	10037,7

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

وفي ضوء التطورات الكبيرة والمنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار البترول خلال الفترة الممتدة ما بين1999 و 2008 باستثناء 2001 التي عرفت بعض الانخفاض، شهدت قيمة

العائدات البترولية قفزة كبيرة وسجلت معدلات نمو جد مرتفعة أين تضاعفت بأكثر من 6 مرات خلال هذه الفترة. ولقد صاحب انخفاض أسعار البترول بنسبة 37.73 % سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، انخفاض في قيمة العائدات من30513,7 مليون دولار إلى 16855,6 مليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرها44.76 % مقارنة بعام2008 وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته والذي ترتب عنه تحسن ملحوظ في أسعار البترول عادت العائدات البترولية للارتفاع خلال الفترة 2010-2012، لتعاود العائدات البترولية الانخفاض بشكل حاد بعد تهاوي أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014 حيث انخفضت العائدات بحوالي 65% بالمقارنة مع سنة 2011 والتي سجل فيها أعلى سعر يبلغه البترول الخام الجزائري.

ثانيا: أهمية الصادرات البترولية في إجمالي الصادرات

يتسم الاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول البترولية الريعية الأخرى، أن هيكله الإنتاجي يعتمد بصورة كبيرة على إنتاج وتصدير البترول إذ شكلت صادرات البترول الخام ما نسبته 35.35 % من إجمالي صادرات الجزائر للمدة (2000-2015)، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه النسبة ترتفع مع ارتفاع قيمة العائدات البترولية أثناء تحسن أسعار البترول وتنخفض بانخفاضها.

من خلال الجدول (02-06) نستنتج أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر بمتوسط خلال الفترة 97.78%، إلا أن الصادرات غير النفطية كنسبة لم تساهم بشكل كبير في اجمالي الصادرات رغم انتقالها من 590 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.48 مليار دولار سنة 2015، وهي مساهمة ضعيفة لدولة بحجم الجزائر وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة

الصادرات الإجمالية من 21.65 مليار دولار سنة 2000 إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) من 28.5 دولار إلى 99.9 دولار سنة 2008، وفي 2009 كان هناك تهاوي كبير لأسعار البترول كمخلفات للأزمة المالية مما أثر على حجم الصادرات، ورغم أن أعلى متوسط لسعر للبترول كان في سنة 2011، إلا أن حجم الصادرات فيه لم تتجاوز حصيلة صادرات سنة 2008 والسبب نفص الكميات المصدرة من البترول بسبب تراجع بعض الآبار والتزام الجزائر بحصتها في الأوبك.

الجدول رقم (02-06): نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2015)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	21651	19091	18700	24465	32208	46371	54741	60590
نسبة صادرات خاج المحروقات (%)	2,7	2,9	3,2	1,9	2,1	1,7	2,1	1,8
نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)	97,3	97,1	96,8	98,1	97,9	98,3	97,9	98,2
نسبة صادرات البترول الخام من مجموع صادرات المحروقات (%)	22.9	21.6	27.9	32.2	39.8	42.4	42.3	42.6
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	78590	45186	57090	72888	71736	64713	59996	34566
نسبة صادرات خاج المحروقات (%)	1,8	1,7	1,7	1,7	1,6	1,6	2,7	4,3
نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)	98,2	98,3	98,3	98,3	98,4	98,4	97,3	95,7
نسبة صادرات البترول الخام من مجموع صادرات المحروقات (%)	39.5	38.0	36.9	40.1	39.3	38.4	31.4	30.3

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

ثالثا: انعكاس العائدات البترولية على رصيد الميزان التجاري:

يلعب البترول دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ تحتل الصادرات البترولية موقعا بارزا في الميزان التجاري للجزائر. تتبين لنا أهمية الإيرادات البترولية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات البترولية ورصيد الميزان التجاري وهو ما يظهره الشكل رقم(02-01)

الشكل (02-01): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

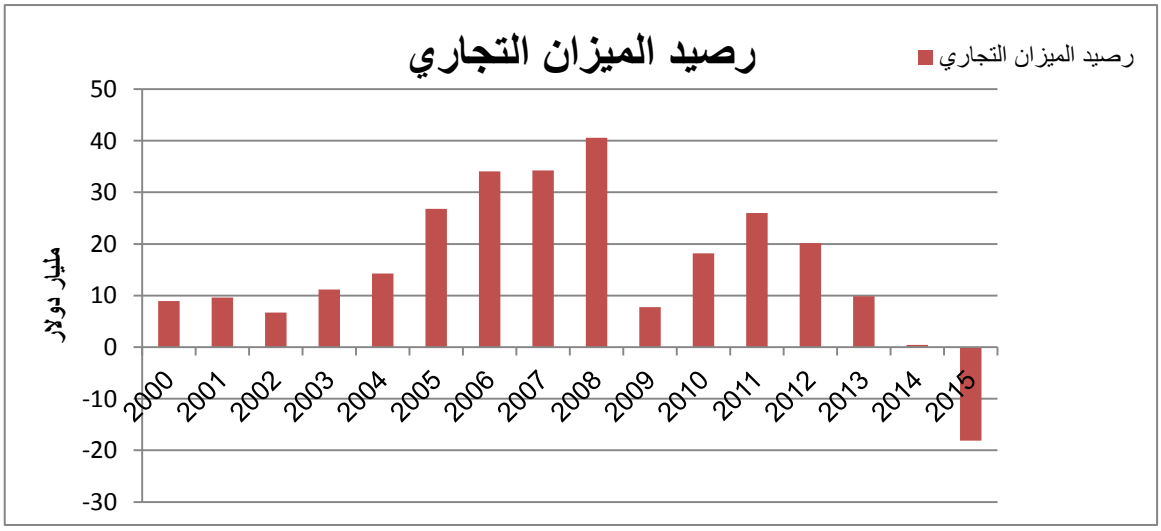

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

حيث يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة خلال فترة الدراسة وعرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 893 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 40.6 مليار دولار سنة 2008، وهو أكبر رصيد منذ استقلال الجزائر، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور مع قيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 28.1 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، أما في فترة الخماسي الأخير نلاحظ تناقص كبير في الرصيد كنتيجة لتوسع في الواردات و الانخفاض الكبير في حجم الصادرات، إلى أن تم تسجيل أول

عجز في الميزان التجاري خلال فترة الدارسة و الذي سجل عجز قدره 18.08 مليار دولار خلال سنة 2015 حين وصل سعر البترول إلى مستوى 53.1 دولار للبرميل. ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2015) يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول.

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

تشكل النفقات العامة دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى الآن، لكن اعتماد الجزائر شبه الكامل في تمويل نفقاتها على الإيرادات المالية البترولية، جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول الخام في الأسواق العالمية، ومن هنا فإننا سنخصص هذا المبحث للتطرق إلى مكانة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، وعلاقة هذه الأخيرة بتقلبات أسعار البترول.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين النفقات العامة وأسعار البترول

في بلدان الريع البترولي ومنها الجزائر يلاحظ تذبذب قيمة النفقات العامة و هو يثبت اعتمادها إلى حد بعيد على الإيرادات الريعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبذلك فإن ارتباط النفقات العامة بعائدات البترول الخام وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الإنفاق العام الجزائرية، فلو تتبعنا المسار الإنفاقي طيلة فترة الدراسة وحتى هذا التاريخ لوجدنا أن النفقات العامة تتبع تذبذبات عائدات البترول وأسعاره، وهو ما يبينه الجدول(02-07).

الجدول (02-07): تطور العلاقة بين النفقات العامة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنة	سعر البترول (دولار للبرميل)	إجمالي نفقات الميزانية (بـ:مليار دينار)	نفقات التسيير (بـ:مليار دينار)	نفقات الاستثمار (التجهيز) (بـ:مليار دينار)
2000	28,5	1178,1	856,2	321,9
2001	24,8	1321	798,6	522,4
2002	25,2	1550,6	975,6	575
2003	29	1690,2	1122,8	567,4
2004	38,7	1891,8	1251,1	640,7
2005	54,6	1985,9	1291,9	694
2006	65,7	2453	1437,9	1015,1
2007	74,8	3108,5	1673,9	1434,6
2008	99,9	4191	2217,7	1973,3
2009	62,2	4246,3	2300	1946,3
2010	80,2	4512,8	2683,8	1829
2011	112,9	5853,6	3879,2	1974,4
2012	111	7058,1	4782,6	2275,5
2013	109,5	6024,1	4131,5	1892,6
2014	100,2	6995,7	4494,3	2501,4
2015	53,1	7656,3	4617	3039,3

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

لقد سمح تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة للانفراج المالي الحاصل بفضل ارتفاع أسعار البترول في تحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق العام بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية للخروج من التبعات السلبية لأزمة شح الموارد المالية التي مرت بها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من فترة الثمانيات وإلى غاية نهاية عقد التسعينات، والتي تجسدت على وجه الخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة إلى برامج واعتمادات مالية أخرى، وقد كرست هذه الوضعية أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد. وبذلك فقد شهدت النفقات العامة تطورات هامة ميزها نمو النفقات العامة بوتيرة سريعة عكستها معدلات النمو المتزايدة والتي شهدت أرقاما قياسية لم تسجل من قبل ببلوغها نسبة 26.72 % و34.82 % سنتي 2007 و2008، إضافة إلى تسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي قدره 13.95 % خلال الفترة 2000-2015، على الرغم من تسجيل انخفاض في أسعار البترول خلال الأزمة المالية لسنة 2008 و ابتداء من منتصف سنة 2014.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار البترول في السوق البترولية، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق توسعية منذ بداية الألفية الثالثة وحتى الآن والتي تزامنت مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدتها المستويات المرتفعة لأسعار البترول.

كما يجب التنويه في الأخير أن تكرار الجزائر لنفس السياسة التوسعية المعتمدة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات وارتباطها الشديد بالإيرادات البترولية في ظل الاعتقاد بأن أزمة انحسار الموارد لن تتكرر نتيجة استمرار المستويات المرتفعة لأسعار البترول، أمر ستنجر عنه انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري مستقبلا حيث أن توقع عدم تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية صحيح فقط في المدى القصير أو حتى المتوسط ، أما على المدى الطويل فإن تراجع إنتاج البترول أو انهيار أسعاره بسبب حدوث اضطرابات سياسية أو أزمة

اقتصادية عالمية هو ليس أمر محتمل فقط بل وارد جدا، وهو ما حدث فعلا خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ثم أزمة منطقة الأورو، وصولا إلى أزمة صيف سنة 2014، مما يجعل الاعتماد الكلي والمستمر على قطاع المحروقات رهنا لمستقبل الأجيال القادمة وتكرار لنفس أخطاء الماضي.

المطلب الثاني: تطور هيكل النفقات العامة بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير

لغرض تكوين تصور واضح عن توجهات الدولة الإنفاقية فإنه من المناسب أن ننتقل إلى تحليل هيكل النفقات العامة من خلال تقسيمها إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز لما ينطوي عن هذا التحليل من أهمية وما يفرزه من مؤشرات تعبر عن توجهات السياسة الحكومية الإنفاقية المترجمة في الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.

الشكل (02-02): تطور نسبة كل من نفقات التسيير و التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة من (2000-2015).

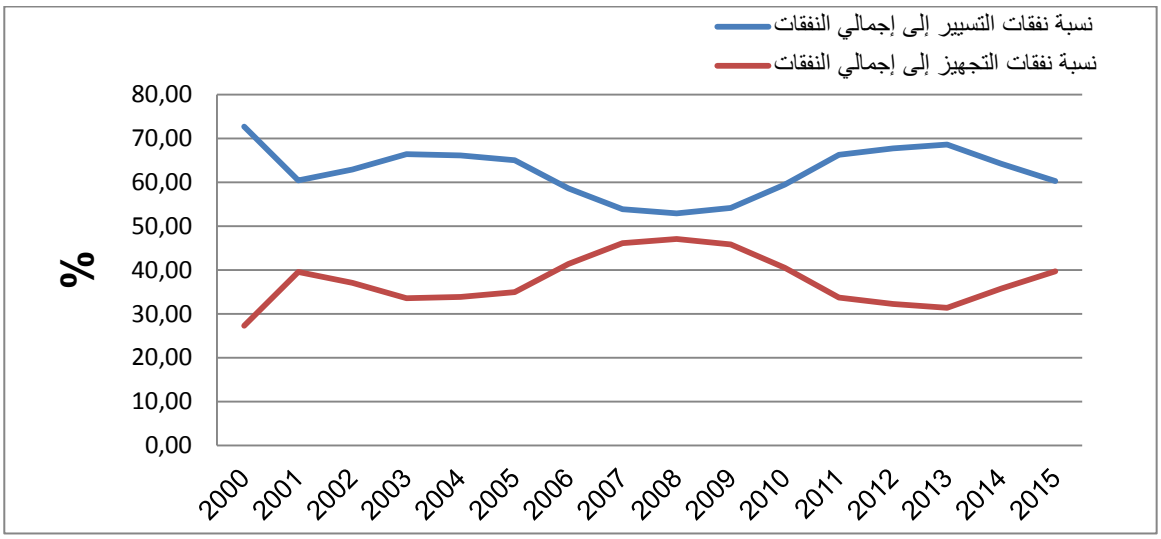

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول(02-07)

مع عودة ارتفاع أسعار البترول وتحسن الوضع المالي للدولة ابتداء من السنة الأولى للعقد الأول من القرن الحالي، جاءت توجهات الدولة بما يتماشى مع الحاجة لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، من خلال إحداث تغيرات هيكلية تستهدف

تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تبنيها لسياسة مالية توسعية عكستها عودة ميلان كفت نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، والتي كانت نتاجا لتسجيل نفقات التجهيز لمعدلات نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2008، وقد جاء ذلك على إثر برامج تنفيذ المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تم مباشرتها، فيما عرفت الفترة 2009-2013ارتفاعا مستمرا في حصة نفقات التسيير التي ارتفعت من 54.16 % سنة 2009 لتبلغ نسبة 68.58 سنة 2013 وذلك على حساب حصة نفقات التجهيز التي انخفضت من نسبة 45.84 % سنة 2009 إلى ما نسبته 31.42 %سنة 2013، ويعود ذلك إلى أن وتيرة الزيادة في نفقات التسيير كانت أسرع من وتيرة الزيادة في نفقات التجهيز وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادات الضخمة في الأجور ومرتبات موظفي القطاع الحكومي، وارتفاع فاتورة الغذاء.

وما يمكن استخلاصه بشكل عام حول اتجاهات الإنفاق الكلي في الجزائر، هو أن الإنفاق الاستثماري يعتبر من أكثر أنواع الإنفاق تقلبا، مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي، حيث يتضح من التحليل السابق أن هذا الإنفاق يميل إلى التقلب بصورة واضحة من سنة إلى أخرى، وهو ما لا يستطيع أن يوفّر أساسا متينا لإحداث إقلاع في عملية التنمية الاقتصادية في البلد، و خاصة أن أحد أهم الخصائص الأساسية لخطط التنمية التي تتبناها الدول المختلفة تتمثل في ضرورة تخصيص إنفاق كبير على مشروعات التنمية الأساسية. ويعزى تقلب حجم الإنفاق الاستثماري إلى التقلبات في حصيلة الإيرادات البترولية، وذلك بفعل الدور المحوري الذي يلعبه القطاع البترولي في اقتصاد البلد.

المبحث الثالث: الإيرادات العامة وتوازن الميزانية في ظل تقلبات أسعار البترول.

إن المتتبع لمسيرة وأوضاع الاقتصاد الجزائري، يجد أن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي، والعجز الموازني كان دائما مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعتبر الوجه الأخر للنفقات العامة، حيث أن نمو الإنفاق العام يواجه بالحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة، وباعتبار أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول، ووفقا لهذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث للتطرق في البداية إلى تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة وعلاقة ذلك برصيد الميزانية، وفي الأخير سنشير إلى إجراءات الدولة في احتواء آثار تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة.

المطلب الأول: انعكاس تقلبات أسعار البترول على تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

سنشير في هذا المطلب إلى أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة، ثم نبين تأثير تطور الجباية البترولية المرتبطة بأسعار البترول على تطور مجمل الإيرادات العامة.

أولا: أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة

يتبين من خلال الجدول (02-08) أن هيكل الإيرادات العامة يتميز بسيطرة إيرادات الجباية البترولية خلال الفترات (2000-2015). حيث أدت فورة أسعار البترول خلال بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز أهمية مساهمة إيرادات الجباية البترولية في هيكل الإيرادات العامة، فخلال هذه الفترة عرفت الإيرادات البترولية زيادات كبيرة وتسارعا في معدلات نموها مما أدى إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة بتجاوزها لنسبة 67% في المتوسط للفترة 2000-2015 ووصولها إلى مستويات قياسية ببلوغها نسبة 78.77% سنة 2008، وذلك في مقابل انخفاض مساهمة إيرادات الجباية العادية على الرغم من ارتفاع

معدلات نموها وذلك نتيجة أن إيرادات الجباية البترولية كانت تنمو بوتيرة تفوق بكثير وتيرة نمو إيرادات الجباية العادية.

الجدول (02-08): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة:%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات	76.88	66.52	62.87	68.38	70.44	76.34	76.90	75.84
نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الإيرادات	23.12	32.45	37.12	31.62	29.26	23.47	23.09	23.95
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات	78.77	65.63	66.33	68.73	66.01	61.74	59.05	46.51
نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الإيرادات	21.22	34.34	33.57	31.27	33.99	38.26	40.95	53.49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

نستنتج مما سبق أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسبا عالية وهو ما يبرز مدى أهمية الجباية البترولية في هيكل ميزانية الدولة، وأن هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول، أما فيما يخص الجباية خارج المحروقات فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في مرتبة ثانية بعد الجباية البترولية، وأن ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، وذلك على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر سعيا منها إلى تنويع مصادر إيرادات الميزانية، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا قاسية أمام هذه المساعي.

الجدول (02-09): تطور الجباية البترولية تبعا لأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	سعر البترول (دولار للبرميل)	إجمالي الإيرادات العامة (بـ:مليار دينار)	إيرادات الجباية البترولية (بـ:مليار دينار)	نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة(%)
2000	28,5	1578,1	1213,2	76,88
2001	24,8	1505,5	1001,4	66,52
2002	25,2	1603,2	1007,9	62,87
2003	29,0	1974,4	1350	68,38
2004	38,7	2229,7	1570,7	70,44
2005	54,6	3081,7	2352,7	76,34
2006	65,7	3639,8	2799	76,90
2007	74,8	3687,8	2796,8	75,84
2008	99,9	5190,5	4088,6	78,77
2009	62,2	3676	2412,7	65,63
2010	80,2	4379,6	2905	66,33
2011	112,9	5790,1	3979,7	68,73
2012	111,0	6339,3	4184,3	66,01
2013	109,5	5957,5	3678,1	61,74
2014	100,2	5738,4	3388,4	59,05
2015	53,1	5103,1	2373,5	46,51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

ثانيا: تحليل تطور الجباية العادية

عرفت الجباية العادية تطورا هاما في حصيلتها خلال الفترة (2000-2015)، وذلك نتاج الجهود التي قامت بها الجزائر في سبيل تنويع مصادر إيرادات الخزينة العامة وفك الارتباط المفرط بإيرادات الجباية البترولية.

الشكل (2- 10): تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	إيرادات خاج المحروقات (بـ:مليار دينار)	إيرادات الجباية (بـ:مليار دينار)	إيرادات غير جبائية (بـ:مليار دينار)	هبات (بـ:مليار دينار)	نسبة الإيرادات خارج الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة(%)
2000	364,9	349,5	15,4	0	23,12
2001	488,5	398,2	90,3	15,6	32,45
2002	595,1	482,9	112,2	0,2	37,12
2003	624,3	524,9	99,4	0,1	31,62
2004	652,5	580,4	72,1	6,5	29,26
2005	723,4	642,2	81,2	5,6	23,47
2006	840,5	720,8	119,7	0,3	23,09
2007	883,1	766,7	116,4	7,9	23,95
2008	1101,6	965,2	136,4	0,3	21,22
2009	1262,4	1146,6	115,8	0,9	34,34
2010	1470,2	1287,4	182,8	4,4	33,57
2011	1810,4	1527,1	283,3	0	31,27
2012	2155	1908,6	246,4	0	33,99
2013	2279,4	2031	248,4	0	38,26
2014	2349,9	2091,4	258,5	0,1	40,95
2015	2729,6	2354,7	374,9	0	53,49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

وباعتبار أن الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات العامة يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2015)، فإن ذلك كان أيضا سببا رئيسيا في ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي والقيمة المضافة المتولدة من القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني، مما نجم عنه ارتفاع في معدلات نمو عناصر إيرادات الجباية العادية، وكذلك المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في الرفع من حصيلة الواردات التي تطورت بشكل كبير خلال هذه الفترة والذي ولدت مداخيل جمركية هامة، رغم انخفاض نسبتها إلى إجمالي الايرادات.

كما تجدر الإشارة إلى أن التطور في حصيلة الجباية العادية خلال الفترة (2000-2015) قد أدى إلى حدوث تطورا هاما في هيكل الجباية العادية و هذا ما يبينه الجدول (02-11) حيث تبين أن الضرائب الغير المباشرة هي المسيطرة على إجمالي إيرادات الجباية العادية خلال أغلب فترات الدراسة، ثم تأتي الضرائب المباشرة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وتأتي حصيلة الضرائب الجمركية في المرتبة الثالثة، غير أن تطور هيكل الجباية العادية خلال الفترة 2000-2015 تحول لصالح الضرائب المباشرة حيث زادت أهمية هذه الأخيرة في المساهمة في الجباية العادية، وذلك بارتفاع مساهمتها من 23.46% سنة 2000 إلى 43.93 % سنة 2015، في حين انخفضت أهمية الضرائب الغير مباشرة ضمن هيكل الجباية العادية وذلك نتيجة انخفاض مساهمتها من 47.21 % سنة 2000 إلى 35.01 % سنة 2015، ومن خلال ذلك يتبين أن جهود الإصلاح الضريبي قد منحت الأولوية للضرائب المباشرة أكثر من الضرائب الغير المباشرة. أما فيما يخص أهمية الضرائب الجمركية ضمن هيكل إيرادات الجباية العادية فقد كانت متذبذبة بين الصعود والنزول.

الجدول (02-11): تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	إيرادات الجباية (بـ:مليار دينار)	ضرائب على المداخيل و الأرباح (بـ:مليار دينار)	ضرائب على السلع و الخدمات (بـ:مليار دينار)	الحقوق الجمركية (بـ:مليار دينار)	تسجيلات و طوابع (بـ:مليار دينار)	ضرائب مباشرة (%)	ضرائب غير مباشرة (%)	ضرائب جمركية (%)
2000	349,5	82	165	86,3	16,2	23,46	47,21	24,69
2001	398,2	98,5	179,2	103,7	16,8	24,74	45,00	26,04
2002	482,9	112,2	223,4	128,4	18,9	23,23	46,26	26,59
2003	524,9	127,9	233,9	143,8	19,3	24,37	44,56	27,40
2004	580,4	148	274	138,8	19,6	25,50	47,21	23,91
2005	642,2	166,8	312,1	143,8	19,5	25,97	48,60	22,39
2006	720,8	241,2	341,3	114,8	23,5	33,46	47,35	15,93
2007	766,7	258,1	347,4	133,1	28,1	33,66	45,31	17,36
2008	965,2	331,5	435,2	164,9	33,6	34,35	45,09	17,08
2009	1146,6	462,1	478,5	170,2	35,8	40,30	41,73	14,84
2010	1287,4	559,7	509,4	179,2	39,1	43,48	39,57	13,92
2011	1527,1	684,7	572,6	222,4	47,4	44,84	37,50	14,56
2012	1908,6	862,3	652	338,2	56,1	45,18	34,16	17,72
2013	2031	823,1	741,6	403,8	62,5	40,53	36,51	19,88
2014	2091,4	881,2	768,5	370,9	70,8	42,13	36,75	17,73
2015	2354,7	1034,5	824,3	411,2	84,7	43,93	35,01	17,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

ثالثا: انعكاس تقلبات أسعار البترول على تطور الإيرادات العامة

تأكيدا لما توصلنا إليه حول أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة والمرتبطة بشكل أساسي بتقلبات أسعار البترول، فإن الشكل (02-03) يبين التلازم الشديد بين تطور كل من الإيرادات الكلية وإيرادات الجباية البترولية، وهو ما يعكس أهمية هذه الأخيرة في تطور الإيرادات العامة، وبذلك فإن انعكاسات تقلبات أسعار البترول وتذبذب مستويات إنتاجه تظهر بشكل واضح على إيرادات الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات الكلية للميزانية العامة للجزائر.

الشكل(02-03): تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

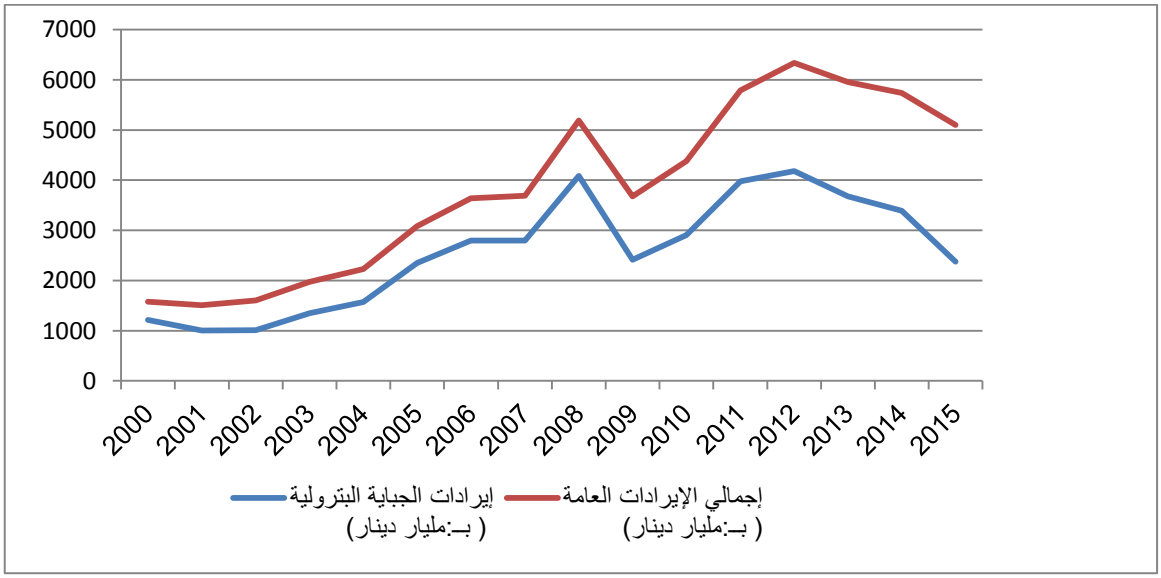

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

ففي بداية الألفية الثالثة ونتيجة للطفرة التي عرفتها أسعار البترول خلال الفترة (2000-2008) بانتقالها من مستوى 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى مستوى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 عرفت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا مستمرا حيث سجلت أكبر نسبة سنة 2008 حيث قدرة بـ 78.77% ، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستمر في قيمة الإيرادات الكلية

والتي انتقلت من مستوى 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى مستوى 5190.5 مليار دينار سنة 2008 ، ومع انخفاض أسعار البترول المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية انخفضت قيمة الجباية البترولية والإيرادات الكلية بنسبتي 40.18 % و29.18 % على الترتيب سنة 2009 بالمقارنة مع 2008، لتعاود الارتفاع بعد ذلك نتيجة لتحسن مستويات أسعار البترول خلال الفترة (2010-2012)، لتبدأ في الانخفاض من جديد تدريجيا مع تراجع أسعار النفط حتى أزمة الأسعار منتصف السنة 2014. لتصل الجباية البترولية لأدنى مستوى لها منذ سنة 2005 عند 2373.5 مليار دينار مقابل إجمالي إيرادات 5103.1 مليار دينار.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الإيرادات الإجمالية للجزائر تعتبر متغيرا تابعا لإيرادات الجباية البترولية طيلة الفترة (2000-2015)، كما أن تطور الجباية البترولية تميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار البترول ومستويات إنتاجه، وهو ما يكرّس واقع مفاده أن مالية الدولة مازالت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة.

المطلب الثاني: علاقة الإيرادات برصيد الميزانية العامة

يظهر الجدول (02-003) أن سلوك الميزانية العامة يتطور تبعا لسلوك تطور الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات البترولية الجزء الأعظم فيها، وهذا ما يظهر أثر العامل الخارجي في الميزانية العامة، حيث يسجل رصيد الميزانية فائضا عندما ترتفع أسعار البترول وتزداد الإيرادات البترولية، في حين تكون الميزانية في حالة عجز عند انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة وحجم الجباية البترولية، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة لقطاع البترول في تمويل الميزانية العامة في الجزائر والتي بدورها تستعمل برامج الميزانية العامة في توليد الدخل لتحريك عملية التنمية.

الجدول (02-12): تطور العلاقة بين الجباية البترولية و رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: بالمليار دينار

السنة	سعر البترول (دولار للبرميل)	السعر المرجعي لبرميل البترول (دولار للبرميل)	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دينار)	إيرادات صندوق ضبط الايرادات الإجمالية	الايرادات العامة دون إيردات صندوق ضبط الإيرادات (مليار دينار)	إجمالي نفقات الميزانية (مليار دينار)	رصيد الميزانية دون إيرادات صندوق ضبط الإيرادات (مليار دينار)
2000	28,5	19	1578,1	453,2	1124,9	1178,1	-53,2
2001	24,8	19	1505,5	123,9	1381,6	1321	60,6
2002	25,2	22	1603,2	26,5	1576,7	1550,6	26,1
2003	29,0	19	1974,4	448,9	1525,5	1690,2	-164,7
2004	38,7	19	2229,7	623,5	1606,2	1891,8	-285,6
2005	54,6	19	3081,7	1368,8	1712,9	1985,9	-273
2006	65,7	19	3639,8	1798	1841,8	2453	-611,2
2007	74,8	19	3687,8	1738,8	1949	3108,5	-1159,5
2008	99,9	37	5190,5	2288,2	2902,3	4191	-1288,7
2009	62,2	37	3676	400,7	3275,3	4246,3	-971
2010	80,2	37	4379,6	1318,3	3061,3	4512,8	-1451,5
2011	112,9	37	5790,1	2300,3	3489,8	5853,6	-2363,8
2012	111,0	37	6339,3	2535,3	3804	7058,1	-3254,1
2013	109,5	37	5957,5	2062,2	3895,3	6024,1	-2128,8
2014	100,2	37	5738,4	1810,6	3927,8	6995,7	-3067,9
2015	53,1	37	5103,1	550,5	4552,6	7656,3	-3103,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2015.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد الميزانية العامة دون إيرادات صندوق ضبط الإيرادات قد حقق عجزا في معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2002، وقد تعمق هذا العجز بشكل مستمر وذلك بانتقاله من مستوى 164.7 مليار دينار سنة 2003 إلى مستوى 1288.7 مليار دولار عام 2008 وعلى الرغم من انخفاضه إلى 971 مليار دينار سنة 2009 ، إلا أنه عاد للارتفاع بعد ذلك ليصل إلى مستويات قياسية قدرها 3254.1 مليار دينار سنة 2012 و3103.7 مليار دينار سنة 2015، ويعود هذا الارتفاع في العجز إلى عاملين أساسين يتمثل الأول في السياسة المتحفظة للدولة في اعتماد أسعار نفط مرجعية منخفضة في تقدير الإيرادات وذلك تفاديا للصدمات العكسية لأسعار البترول التي تهدد استقرار الميزانية العامة، أما العامل الثاني فيتمثل في الزيادة الكبيرة للنفقات العامة التي نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة دون احتساب إيرادات صندوق ضبط الإيرادات والذي يدخل ضمن إطار السياسة التوسعية التي إعتمدتها الدولة من خلال برامج التنمية[1] خلال هذه الفترة بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني.

[1]- حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الإيرادات و دوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، جوان 2015، ص15.

خلاصة الفصل :

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع البترولي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول، حيث أدت المداخيل البترولية الضخمة خلال طفرة الأسعار إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة من 2000-2015، إلا أن انحسار أسعار البترول ومن ثم العائدات المتأتية منه منذ منتصف سنة 2014 وحتى يومنا هذا قد أدى إلى اتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش، من أجل التخفيف من حدة العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1970-1979)	18
02-01	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1980-1989)	19
03-01	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1990-1999)	21
04-01	تطور أسعار سلة خامات أوبك للفترة (2000-2015)	22
01-02	تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	41
02-02	تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	42
03-02	تطور حجم إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	42
04-02	تطور صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	44
05-02	تطور العائدات البترولية الجزائرية تبعا لتطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015)	45
06-02	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2015)	47
07-02	تطور العلاقة بين النفقات العامة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	51
08-02	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	56
09-02	تطور الجباية البترولية تبعا لأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	57
10-02	تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	58

11-02	تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	60
12-02	تطور العلاقة بين الجباية البترولية و رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	63

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	48
02-02	تطور نسبة كل من نفقات التسيير و التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة من 2000-2015	53
03-02	تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	61

الخاتمة العامة

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع البترولي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول، حيث أدت المداخيل البترولية الضخمة مع عودة أسعار البترول للارتفاع مع بداية القرن الحالي ووصولها لمستويات قياسية إلى توسيع الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات إذ ينظر إلى أسعار البترول المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل الأمر الذي قاد إلى مستويات من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حينما ظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة، و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجباية البترولية، بينما ترافقت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية

العادية إلى غاية تبني نموذج جديد للنمو، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية و تحمل العجز الموازني ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار البترول.

-اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توصلنا الى صحة الفرضية الأولى حيث عوامل السوق الأساسية (الطلب و العرض) تبدوا أنها كافية لتفسير عدم استقرار أسعار البترول.

الفرضية الثانية: توصلنا الى صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى أن هنالك علاقة طردية بين تغير أسعار البترول و تطور كل من الإيرادات و النفقات العامة و رصيد الميزانية العامة.

النتائج: نستنتج من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه؛
- ✓ هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة ورصيدها؛
- ✓ محاولة الجزائر الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول وتجنب خطر انخفاضها وذلك عن طريق إنشاء صندوق ضبط الإيرادات العامة بالإضافة إلى القيام ببرامج الإنفاق خلال الفترة الممتدة من 2000-2015، الأمر الذي يمكن من الحد من تقلبات الإنفاق العام عند التغير في مداخيل البترول، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في المستوى المطلوب.

إقتراحات:

- ✓ عدم الاعتماد الكلي على القطاع البترولي ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى جانب الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات البترول؛
- ✓ التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة؛
- ✓ الاهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة التحويلية وتدريجيا نحو قطاع السياحة والخدمات؛
- ✓ واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة التوجيه إلى تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية والنقدية؛

آفاق الدراسة :

إن البحث في موضوع انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للجزائر متشعب ويحمل عدة أبعاد، وبهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

- ✓ إستراتجيات تنويع هيكل إيرادات الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.
- ✓ سياسات التنويع الاقتصادي ودورها من الحد من آثار التذبذب في أسعار البترول.

أولا :المراجع باللغة العربية.

I-الكتب.

1.أحمد رمضان شقلية، النفط العربي و صناعة تكريره، دار تهامة للنشر، جدة، 1980.

2.أحمد حشيش عادل، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1992.

3.أحمد حشيش عادل، أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

4.إبراهيم مصطفى وأخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .

5.بعلي محمد الصغير، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

6.بن اسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

7.جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004.

8.جمال سند السويدي، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2005.

9.حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

10. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، العبيكان للنشر، الرياض، ط1، 2007.

11. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي: مالية الدولة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999.

12. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

13. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983.

14. محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط1 ، دار شموع الثقافة، الزاوية، الجماهيرية العربية الليبية،2003.

15. نواف الرومي، منظمة أوبك وأسعار النفط العربي الخام، ط1، الدار الجماهيرية، مصراتة، الجماهيرية العربية، الليبية، 2000 .

16. سعيد عبد العزيز عتمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر، 2003.

17. عبد الرزاق الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، 2009.

18. عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة، القاهرة، مصر، 2002.

19. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2008.

20. فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية، العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، 2009.

21. فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، عالم المعارف، الكويت، 2010.

22. فليح حسين خلف، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
23. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،2010.
24. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990.
25. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
26. ناشد عدلي سوزي، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1999.

II-الرسائل والأطروحات.

1. إدريس أميرة ، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ،2011/2010.
3. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
4. كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

5.مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005/2004.

6.سرايري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008/2007.

7.العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

8.قويدري قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2009/2008.

IIIالمجلات والندوات.

1.إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط و الغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول(أوابك)، الكويت، 05 مارس 2009.

2.ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط(أوابك)، الكويت، 25 مارس2008.

3.إبراهيم بن صالح العمر، النمو الاقتصادي العالمي و أثره في اقتصاديات النفط خلال الفترة 1980-2005، مجلة التجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 01، 2007.

4.بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة– دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي 2016/2015، ورقة بحثية ضمن اليوم الدراسي الخاص باستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف– المسيلة يوم 2016/11/29.

5.بوحنية قوى، خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة – قراءة في تطور الأطر القانونية و المؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013.

6.بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، 20– 21 أكتوبر 2009 بسطيف.

7.جميل الطاهر، دور النفط والغاز في التنمية العربية–الاستهلاك والعائدات البترولية–، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30 ، العدد 111 ، الكويت، خريف2004

8.الجميلي عاطف، الهيكل البنيوي لصناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109 ، منظمة الأقطار العربية، المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2004.

9.حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 27 ، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر2005.

10. حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الإيرادات و دوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، جوان 2015.

11. الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط :الفرص والتحديات، مجلة النفط .والتعاون العربي، المجلد 38 ، العدد 142 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، صيف2012

12. الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، المجلد36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2010.

13. محمد مصطفى الخياط، «أسعار النفط...الصعود و المؤشرات»، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008.

14. مصطفى جاب الله ، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة و ميزان المدفوعات –حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الواد، جوان 2016.

IV – تشريعات، تقارير ودوريات.

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخ في 19 جويلية 2005.

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 07/06 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية العدد 48 المؤرخ في 30 جويلية 2006.

3.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي 2016، الكويت.

4.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، التطورات الدولية في مجال النفط والغاز، تقرير الأمين العام، 2013 الكويت.

5.منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق .العالمية والأقطار الأعضاء، الكويت، ماي2009.

6.صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2015، أبوظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة.

7.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004.

8.التقرير السنوي لسوناطراك، 2010.

9.التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002.

10. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005.

11. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010.

12. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2015.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية.

1–الكتب:

- Mohamed El Hocine Benissad, éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, OPU Algérie, 1981.

2– **تشريعات، تقارير ودوريات**:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Organization of the Petroleum Exporting Countries.

ثالثا :المراجع الإلكترونية.

الموسوعة الحرة ويكيبيديا :www.wikipedia.org

الديوان الوطني للإحصائيات :www.ons.dz

وزارة المالية :www.mf.gov.dz

بنك الجزائر :www.bank-of-algeria.dz

صندوق النقد الدولي :wwww.imf.org

صندوق النقد العربي :www.amf.org.ae

منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك):www.opec.org

منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(أوابك) :www.oapecorg.org

وكالة الطاقة الدولية:www.eia.doe.gov

ملخص:

لقد اتبعت الجزائر سياسات مختلفة لتحييد أثار التذبذب واللايقين بالنسبة لأسعار وإيرادات النفط على موازنتها العامة، والتي تتمثل في تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، كما أصبح هدف التنويع الاقتصادي، أي تنويع مصادر الدخل الوطني، بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية هدفا معلنا. وعلى الرغم من هذه السياسات المتبعة إلا أن النفط وإيراداته لا يزال طاغيا في الناتج المحلي والمالية العامة مما جعل الجزائر عرضتا للأثار السلبية الغير مرغوبة على الميزانية العامة. ولذلك فإن الجزائر تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصادها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ليس فقط لأن أسعار النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط، ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وتداعيات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة والطويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: البترول، أسعار البترول، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة.

Algeria has adopted various policies to neutralize the volatility and uncertainties of oil prices and revenues on its general budget, namely the adoption of conservative oil prices in the country's fiscal revenue estimates and the establishment of a revenue control fund. The objective of economic diversification, ie diversification of national income sources, Non-oil target declared. Despite these policies, however, oil and its revenues are still overwhelming in GDP and public finances, which has made Algeria offer undesirable negative effects on the public budget. Algeria is therefore facing special challenges in managing its economy and in preparing and designing the public budget, not only because oil prices are volatile and difficult to predict, but also because they have to plan when oil will be implemented, uncertainty about oil revenues and implications for fiscal policy Short and long-term.

Keywords: Oil, Oil prices, general expenses, General revenues, General budget.